



بوزيان سعاد

طريق الإثبات في المنازعات الإدارية

- مفهوم الإثبات في المنازعات الإدارية
- أدلة الإثبات في المنازعات الإدارية



الفهرس

5	الإهداء.....
7	المقدمة.....
الفصل الأول	
مفهوم الإثبات في المنازعات الإدارية	
10	المبحث الأول: مفهوم الإثبات في المنازعات الإدارية.....
11	المطلب الأول: تعريف الإثبات.....
11	أولاً: معنى الإثبات لغريا.....
12	ثانياً: معنى الإثبات اصطلاحا.....
14	ثالثاً: الإثبات في المنازعات الإدارية.....
16	المطلب الثاني: أركان الإثبات
16	أولاً: حل الإثبات
19	ثانياً: وجود نص قانوني.....
20	ثالثاً: وجوب الإثبات بالدليل الذي أباحه القانون.....
22	المطلب الثالث: مبادئ الإثبات في المنازعات الإدارية.....
22	أولاً: مبدأ حياد القاضي.....
24	ثانياً: مبدأ حق الخصم في مناقشة الأدلة التي تقدم في الدعوى.....
26	ثالثاً: مبدأ عدم جواز أن يصطنع الخصم دليلا لنفسه

28	المبحث الثاني: طبيعة الإثبات في المنازعات الإدارية.....
29	المطلب الأول: خصائص الإثبات في المنازعات الإدارية.....
29	أولاً: امتيازات الإدارة العامة في مجال الإثبات
30	1- امتياز حيازة المستندات والأوراق الإدارية.....
31	2- امتياز قرينة الصحة في القرارات الإدارية
32	3- امتياز التنفيذ المباشر
35	4- امتياز المبادرة
37	ثانياً: عدم التكافؤ بين طرف المنازعة الإدارية في الإثبات.....
38	أولاً- الفرد مدعياً في الدعوى الإدارية.....
38	ثانياً: الإدارة مدعية استثناءً في الدعوى الإدارية.....
40	المطلب الثاني: ازدواجية قواعد الإثبات في المنازعات.....
40	أولاً: قواعد الإثبات الموضوعية.....
42	ثانياً: قواعد الإثبات الإجرائية.....
43	ثالثاً: علاقة قواعد الإثبات في المنازعات الإدارية بالنظام العام.....
46	المبحث الثالث: عبء الإثبات في المنازعات الإدارية.....
47	المطلب الأول: القواعد العامة لعبء الإثبات في المنازعات الإدارية.....
47	أولاً: قاعدة الأصل براءة الذمة في المنازعات الإدارية.....
48	ثانياً: قاعدة البينة على من ادعي و اليدين على من أنكر
50	ثالثاً: قاعدة أن عبء الإثبات على من يدعى خلاف الظاهر.....
52	المطلب الثاني: توزيع عبء الإثبات في المنازعات الإدارية.....

أولاً: عبء الإثبات الواقع على الخصوم.....	52
ثانياً: تحديد القاضي الإداري للطرف المكلف بالإثبات.....	53
المطلب الثالث: دور القاضي الإداري في الإثبات.....	55
أولاً: سلطة القاضي الإداري في الإثبات.....	55
ثانياً: أهمية الإثبات في تكوين قناعة القاضي الإداري.....	57

الفصل الثاني

المبحث الأول: الوسائل المباشرة للإثبات في المنازعات الإدارية.....	62
المطلب الأول: الكتابة.....	63
أولاً: مفهوم الكتابة.....	63
ثانياً: أنواع الدليل الكتابي.....	66
1- المحررات الرسمية.....	66
2- المحررات العرفية.....	68
ثالثاً: عوارض الإثبات بالكتابة.....	70
المطلب الثاني: الخبرة.....	73
أولاً: مفهوم الخبرة.....	74
ثانياً: عمل الخبير.....	76
1- تعين خبير.....	76
2- مهام الخبير.....	78
3- تقرير الخبرة.....	79
ثالثاً: سلطة المحكمة في الأخذ بتقرير الخبرة.....	79

81	أ- اعتقاد المحكمة لتقرير الخبرة.....
81	ب- تعديل المحكمة في تقرير الخبرة.....
83	المطلب الثالث: المعاينة والانتقال للأماكن.....
83	أولاً: مفهوم المعاينة.....
85	ثانياً: إجراءات المعاينة.....
85.....	أ- طريقة الانتقال للمعاينة.....
86.....	ب- كيفية القيام بالمعاينة.....
88.....	ج- محضر المعاينة.....
89	ثالثاً: سلطة المحكمة في الأخذ بمحضر المعاينة.....
89	أ- اعتقاد المحكمة لمحضر المعاينة.....
90.....	ب- استبعاد المحكمة لمحضر المعاينة.....
91	المطلب الرابع: شهادة الشهود.....
92	أولاً: مفهوم شهادة الشهود.....
94	ثانياً: أنواع الشهادة.....
94	أ- الشهادة المباشرة.....
95	ب- الشهادة السمعية.....
95	ج- الشهادة بالتسامع.....
97	ثالثاً: القواعد الإجرائية لشهادة الشهود.....
97	1- القواعد الخاصة بالشاهد.....
98.....	2- طلب سماع الشهود.....
99	3- دعوة الشهود وحضورهم.....

4- كيفية سباع شهادة الشهود.....	110
رابعا: سلطة القاضي الإداري في تقدير شهادة الشهود	101
المبحث الثاني: الوسائل الغير مباشرة للإثبات في اطئازعات الإدارية.....	103
الطلب الأول: القرائن	104
أولا: مفهوم القرائن.....	105
ثانيا: أنواع القرائن.....	106
1- القرائن القانونية.....	106
أ- القرائن الإدارية.....	107
ب- القرائن المدنية	108
2- القرائن القضائية.....	110
ثالثا: سلطة المحكمة في اعتقاد القرائن.....	110
1- سلطة القاضي في استنباط القرينة القضائية.....	110
2- سلطة القاضي في تقدير الإثبات بالقرائن.....	112
المطلب الثاني: اليمين.....	112
أولا: مفهوم اليمين.....	114
ثانيا: أنواع اليمين القضائية.....	114
1- اليمين الخامسة.....	114
أ- تعريفها.....	114
ب- الواقعة موضوع اليمين	115
ج- آثار توجيه اليمين الخامسة.....	116
2- اليمين المتممة.....	117

أ- تعريفها.....	117.....
ب- شروط توجيه اليمين المتممة	118.....
ج- آثار توجيه اليمين المتممة	119.....
ثالثا: سلطة القاضي في اعتهاد اليمين	121.....
1- سلطة القاضي في اعتهاد اليمين الخامسة	121.....
2- سلطة القاضي في اعتهاد اليمين المتممة	121.....
المطلب الثالث : الإقرار	123.....
أولا: مفهوم الإقرار.....	124.....
ثانيا: أنواع الإقرار	125.....
1- الإقرار القضائي.....	126.....
2- الإقرار الغير القضائي.....	127.....
ثالثا: شروط الإقرار	128.....
1- أن يصدر الإقرار من خصم في الدعوى	128.....
2- أن يصدر الإقرار أمام القضاء.	129.....
3- أن ينصب الإقرار على واقعة قانونية مدعى بها	130.....
4- أن تتوفر في الإقرار الشروط العامة للتصرف القانوني.	131.....
رابعا: سلطة المحكمة في اعتهاد الإقرار	131.....
1- سلطة المحكمة في اعتهاد الإقرار القضائي	131.....
2- سلطة المحكمة في اعتهاد الإقرار غير القضائي	133.....
المبحث الثالث: الوسائل الحديثة للإثبات في المنازعات الإدارية	135.....
المطلب الأول: التسجيلات	136.....

أولاً: التسجيلات الصوتية	137.....
1- مفهوم التسجيل الصوتي.....	137.....
2- شروط صحة الكلام المسجل.....	138.....
ثانياً: التسجيلات البصرية (المصورات الفيلمية)	139.....
1- مفهومها.....	139.....
2- شروط صحة المصغرات الفيلمية.....	140.....
ثالثاً: سلطة المحكمة في اعتماد التسجيلات	141.....
1- سلطة المحكمة في اعتماد التسجيلات الصوتية.....	141.....
2- سلطة المحكمة في اعتماد التسجيلات البصرية.....	143.....
المطلب الثاني: الفاكس والتلكس	144.....
أولاً: الفاكس	144.....
1- مفهومه.....	144.....
2- مكانة رسائل الفاكس في التشريع المقارن.....	146.....
ثانياً: التلكس	147.....
1- مفهومه.....	147.....
2- أهمية التلكس في الإثبات.....	148.....
ثالثاً: سلطة المحكمة في اعتماد الفاكس والتلكس	149.....
1- سلطة المحكمة في اعتماد الفاكس.....	149.....
2- سلطة المحكمة في اعتماد التلكس.....	149.....
المطلب الثالث: البريد الإلكتروني ورسائل الانترنت	150.....
أولاً: البريد الإلكتروني	150.....

151	1- مفهومه
151	2- أشكال البريد الإلكتروني
152	أ- البريد الإلكتروني المباشر
152	ب- البريد الإلكتروني الخاص
153	ج- مزود خدمات الخط المفتوح
153	د- مقدم خدمة الدخول إلى الانترنت
154	ثانيا: رسائل الانترنت
154	1- مفهوم الانترنت
155	2- مميزات الانترنت
156	ثالثا: حجية البريد الإلكتروني ورسائل الانترنت
159	الخاتمة
161	المراجع
167	الفهرس